

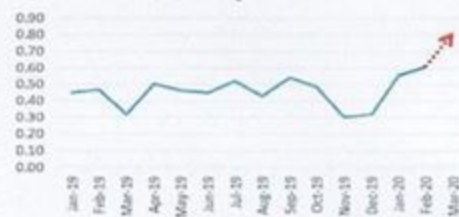
المركزي حتى تاريخ كتابة هذا التقرير بالإضافة الى صرف مبلغ محدودة على أبواب الميزانية الأخرى كما هو مبين في التقرير الشهري لمتابعة الإيرادات والنفقات العامة عن شهري يناير وفبراير 2020م الأمر الذي له أثر مختلف على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد .

تزايد نشاط المضاربة يهدد قيمة الدينار الليبي.

إن الانخفاض في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية نتيجة إقبال الموانئ والحقول النفطية أدى إلى تحفيز المضاربة؛ ففي عام 2019 كان المتوسط الشهري للطلب على النقد الأجنبي للأغراض الشخصية في حدود 162 مليون دولار ، بينما سجل في يناير 2020م مبلغاً قدره 495 مليون دولار، ليرتفع بشكل كبير خلال شهر فبراير ليصل الى 910 مليون دولار ليساهم بأكثر من نصف إيرادات مبيعات النقد الأجنبي (2.1 من أصل 3.8 مليار دينار في فبراير) ، ويمكن ملاحظة التغير حيث كانت الإيرادات من مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية في سنة 2019 تشكل فقط 25% من إيرادات مبيعات النقد الأجنبي ، في حين بلغت هذه النسبة 131% في فبراير 2020م بالرغم من زيادة الطلب على النقد الأجنبي للاعتمادات التجارية بنسبة 29% في فبراير ، والتي تعود ربما جزئياً لأغراض المضاربة.

مع استمرار الإقبال فإن الإيرادات من العملات الأجنبية لن تكون كافية لتلبية الطلب المحلي عليها ما لم يتم تغطية العجز بالسحب من الاحتياطيات الأجنبية. ففي فبراير بلغت مبيعات النقد الأجنبي 2.54 مليار دولار بينما بلغت الإيرادات من بيع النفط 0.55 مليار دولار فقط. في ظل هذه الظروف تزداد احتمالية تراجع قيمة الدينار الليبي بشكل أكبر. فالفارق بين سعر الصرف الرسمي مع الرسم وسعر الصرف في السوق الموازي الذي انخفض إلى 0.3 دينار في نهاية 2019، تضاعف إلى 0.6 دينار في نهاية فبراير وقد يصل إلى دينار خلال شهر مارس .

الفارق بين سعر صرف الدولار في السوق الموازي والسعر الرسمي زائداً الرسم



القيود على مبيعات العملة الأجنبية قد تكون لها أثر تضخمية مضاعفة

في أعقاب نشاط المضاربة المتزايد خلال شهري يناير وفبراير، قام مصرف ليبيا المركزي بوقف عمليات بيع العملات الأجنبية للحد من استنزاف الاحتياطيات الأجنبية. قرار تقييد مبيعات النقد الأجنبي الخاضعة للرسم سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات من هذه الرسوم فضلاً عن تأثرها بانخفاض الواردات بنسبة 15% الأمر الذي سيؤدي باقتراض ثبات العوامل الأخرى، إلى انخفاض الإيرادات بحوالي 4 مليار دينار. بالإضافة إلى ذلك ؛ فإن هذه القيود

نظرة عامة

- ازدياد المخاطر المالية بشكل حاد خلال شهر فبراير 2020م
- حجم النفقات العامة لا يعكس واقع الحال للمالية العامة.
- انخفاض قيمة الدينار الليبي ومزيد من الضغط على الاحتياطيات الدولية
- عوامل داخلية وخارجية ستسبب تراجعاً اقتصادياً وضغطاً تضخمياً

ارتفاع المخاطر المالية نتيجة استمرار الإغلاق للحقول والموانئ النفطية وانخفاض في الأسعار العالمية للنفط الخام.

انخفضت قيمة الإيرادات النفطية من حوالي 2,471 مليون دينار في يناير، إلى 779 مليون دينار في فبراير، بنسبة انخفاض قدرها 68%. ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى استمرار توقف إنتاج النفط الخام وتصديره حيث انخفض الإنتاج بنسبة 82% (من 850 ألف برميل يومياً في يناير إلى 154 ألف برميل في فبراير) ، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة 13% (من متوسط 63.6 إلى 55 دولار للبرميل). و من المتوقع أن تتأثر الإيرادات النفطية بشكل أكبر خلال شهر مارس القادم بسبب توقع استمرار انخفاض متوسط الإنتاج إلى أقل من 95 ألف برميل يومياً في حالة استمرار الإغلاق للحقول والموانئ النفطية (الانخفاض إضافي بنسبة 38%) وبسبب التوقعات المرتبطة بانخفاض متوسط سعر النفط إلى أقل من 35 دولار للبرميل (انخفاض إضافي بنسبة 36%) مما يعني تراجع الإيرادات النفطية إلى مستوى يقل عن 300 مليون دينار.

فيما يتعلق بالإيرادات السيادية غير النفطية وباستبعاد إيرادات بيع النقد الأجنبي، فقد ارتفعت مقارنة بشهر يناير حيث بلغت 417 مليون دينار خلال شهر فبراير ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى تحسن تحصيل الإيرادات الضريبية (بقيمة 122 مليون دينار) و تحصيل إيرادات الاتصالات (بقيمة 203 مليون دينار) والتي تخص عام 2019م ؛ أما الإيرادات من الرسم على مبيعات النقد الأجنبي فقد ارتفعت هي الأخرى بشكل كبير بنسبة 54% لتعوض عن الفقد من الإيرادات النفطية ولكن لا يُتوقع أن تعوضها بعد شهر فبراير. ويعكس جانب الطلب الحاد على العملة الأجنبية لغرض المضاربة ، وعلى الرغم من أن هذا التعويض المؤقت في إيرادات الميزانية العامة، إلا أنه صاحبه تدهور حاد لحالة الاقتصاد الليبي.

حجم النفقات العامة خلال شهر يناير وفبراير لا يعكس واقع الحال.

سجلت النفقات العامة خلال شهري يناير وفبراير إنفاق مبلغ قدره 1,077 مليون دينار وهذا المبلغ لا يتضمن قيمة المرتبات وما في حكمها التي تبلغ قيمتها (1,861,874) مليون دينار عن شهر يناير و (1,860,688) مليون دينار عن شهر فبراير وهي قيمة مرتبات موظفي الجهات العامة ولم يتم صرفها من حسابات الخزنة لدى مصرف ليبيا

دولاراً في 2020. في ظل هذا الافتراض وحتى إذا استؤنف الإنتاج في مارس فإن الإيرادات النفطية ستكون في حدود 16 مليار ديناراً، أي نصف قيمتها المتوقعة في بداية السنة (انظر الجدول). وفي ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً باستئناف الإنتاج بنهاية مارس، فإن الفائض المالي سيصبح صفراً. ومع ذلك وحتى إذا استمر الإغلاق لفترة أطول، فإنه من الممكن الاستفادة من فائض الميزانية لسنة 2019 والذي تبلغ قيمته 11.5 مليار دينار في تغطية العجز دون الحاجة لزيادة الدين العام (على حكومة الوفاق الوطني) الذي انخفض إلى 57 مليار دينار في سنة 2019.

مخاطر خارجية أكبر

مسألة أخرى مرتبطة بإقبال النفط وتضع مزيداً من الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية هي الزيادة في واردات من المنتجات النفطية. في عام 2019 نصف المنتجات النفطية المستهلكة محلياً كانت مستوردة. وكنتيجة لإغلاق مصافي النفط فإن واردات من هذه المنتجات يُتوقع أن تزداد بحوالي 250 مليون دينار في فبراير. وبافتراض أن متوسط سعر النفط للعام عند 38.5 دولار للبرميل في عام 2020، فإن واردات الإضافة من المنتجات النفطية ستكون في حدود 174 مليون دينار شهرياً.

وفيما يتعلق بالحساب الجاري؛ فإنه من المرجح أن يعاني من حالة العجز منذ سنة 2016 حتى إذا استؤنف الإنتاج حالاً، ومستخفص الاحتياطيات الأجنبية للبالغة 76 مليار دولار في نهاية 2019م بأكثر من 7 مليار دولار لتكون أقل من مستواها المتحقق سنة 2017 بعد سنتين من المكاسب. وحتى في ظل أكثر الاحتمالات سيكون أكثر بحوالي 6 مليار دولار من مستواه الأدنى المحقق في 2016م، هذه التطورات تعيد إلى الأذهان شبح السنوات العجاف (2014 - 2016) من الناحية الاقتصادية، وعلى الحكومة أن تبذل جهداً مضاعفاً لمواجهة هذه التوليفة من العوامل السلبية.

سيكون لها آثار تضخمية مضاعفة: فمن ناحية سيزداد التضخم المستورد نتيجة انخفاض قيمة الدينار، ومن ناحية ثانية، فإن تلتقص الواردات السلعية سيؤثر عليه نقص في المعروض السلمي وبالتالي مزيد من التضخم.

للمحافظة على فارق بين سعر الصرف الرسمي مع الرسم وسعر الصرف في السوق الموازي بمقدار 0.3 دينار عند سعر صرف قدره 4.5 دينار للدولار يتطلب زيادة معدل الرسم إلى 198%. إذا تقرر هذه الزيادة بنهاية الربع الأول؛ فستحقق إيرادات إضافية بمقدار 2.8 مليار دينار عن كامل السنة.

الوضع المتوقع (السيناريو الأساسي) سيكون أسوأ من الركود التضخمي

نتيجة لانخفاض الحاد المتوقع للإيرادات العامة فقد خفّضت النفقات العامة في ميزانية الترتيبات المالية لعام 2020 بنسبة 16% إلى حوالي 38.5 مليار دينار. ومع ذلك فإن هذه التخفيضات الضرورية تزيد من التقلب الدوري بدلاً من تخفيفه؛ حيث إن التشفط المالي يعمل على تثبيط النشاط الاقتصادي غير النفطي. في ظل أفضل السيناريوهات باستئناف إنتاج النفط وتصديره بنهاية مارس، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ينخفض بنسبة تصل إلى 10% في 2020. وقد ينخفض أكثر من ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار جائحة فيروس كورونا، حيث سيؤثر القطاع غير النفطي بشكل كبير، بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي. أما في حالة استمرار الإغلاق لفترة أطول فإن الناتج المحلي سينخفض أكثر ويرتفع التضخم؛ مما سينتج عنه وضع أسوأ من الركود التضخمي.

ازدياد المخاطر المالية بشكل حاد لكن قد لا تؤثر على حجم الدين العام

بالإضافة إلى إقبال النفط أدى إخفاق الوصول إلى اتفاق بين أعضاء الأوبك وروسيا حول خفض الإنتاج والانخفاض الإضافي في الطلب العالمي على النفط بسبب وباء كورونا، إلى تراجع أسعار النفط والتوقعات المستقبلية ولا يُستبعد بقاء متوسط أسعار النفط دون مستوى الـ 40

افتراض استمرار الإقبال حتى نهاية العام	افتراض استئناف الإنتاج في بداية:				المخاطر المالية والخارجية
	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	
146	672	768	864	959	متوسط الإنتاج اليومي بالألف برميل لعام 2020
38.5	38.5	38.5	38.5	38.5	المتوسط السنوي لسعر البرميل بالدولار*
2.4	11.2	12.8	14.4	16.0	الإيرادات النفطية المتوقعة لعام 2020 (بالمليار دينار)
16.8	21.5	21.8	22.2	22.5	الإيرادات غير النفطية المتوقعة لعام 2020 (بالمليار دينار)
38.5	38.5	38.5	38.5	38.5	النفقات المتوقعة لعام 2020 (بالمليار دينار)
-19.2	-5.7	-3.8	-1.9	0.0	الفائض (العجز) السنوي (بالمليار دينار)
-19.8	-9.5	-7.9	-6.4	-4.8	الحساب الجاري (بالمليار دينار)
-24.8	-14.5	-12.9	-11.4	-9.8	التغير في الاحتياطيات الأجنبية (بالمليار دينار)
-17.7	-10.3	-9.2	-8.1	-7.0	التغير في الاحتياطيات الأجنبية (بالمليار دولار)

* سعر النفط المتوقع بُني اعتماداً على الأسعار المستقبلية لنفط خام برنت كما وردت في 17 مارس.

* تنويه: تم إعداد هذا التقرير من قبل وحدة الاقتصاد الكلي والتحليل المالي بوزارة المالية، وأن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهة نظر وزارة المالية.